مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثلاثون

البندان 2 و10 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق

الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

حلقة نقاش حول مسألة السياسات الوطنية وحقوق الإنسان

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

|  |
| --- |
| موجز |
| هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 27/26، الذي قرر فيه المجلس أن يعقد، في دورته الثامنة والعشرين، حلقة نقاش حول مسألة السياسات الوطنية وحقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على استنتاجات تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) عن خيارات المساعدة التقنية وبناء القدرات المتاحة لإدماج حقوق الإنسان في السياسات الوطنية، الذي أُعد عملاً بقرار المجلس 23/19، للوقوف على التحديات والتطورات الحديثة والممارسات الجيدة في مجال تعميم منظور حقوق الإنسان في السياسات والبرامج الوطنية. |
| وطلب المجلس أيضاً إلى المفوضية أن تُعدّ تقريراً موجزاً عن مناقشات الحلقة وتقدمه إلى المجلس قبل دورته الثلاثين. وقد أُعد هذا التقرير استجابةً لذلك الطلب. |

أولاً- مقدمة

1- أحاط مجلس حقوق الإنسان علماً مع التقدير، في قراره 27/26، بتقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) عن خيارات المساعدة التقنية وبناء القدرات المتاحة لإدماج حقوق الإنسان في السياسات الوطنية (الوثيقة A/HRC/27/41) الذي أُعد عملاً بقرار المجلس 23/19. وقرر المجلس أيضاً في قراره 27/26 أن يعقد، في دورته الثامنة والعشرين، حلقة نقاش حول مسألة السياسات الوطنية وحقوق الإنسان، بالتركيز بشكل خاص على استنتاجات التقرير للوقوف على التحديات والتطورات الحديثة والممارسات الجيدة في مجال تعميم منظور حقوق الإنسان في السياسات والبرامج الوطنية. وطلب من المفوضية أيضاً أن تُعدّ تقريراً موجزاً عن مناقشات الحلقة وتقدمه إلى المجلس قبل دورته الثلاثين. وقد أُعد هذا التقرير استجابةً لذلك الطلب.

2- وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 27/26، عُقدت حلقة نقاش في 19 آذار/ مارس 2015 لمواصلة استكشاف الفرص المتاحة للدول كي تدمج التزاماتها وتعهداتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان في التشريعات الوطنية وتضع وتنفذ سياسات وطنية ترمي إلى إعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً كاملاً.

3- وترأس حلقة النقاش نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان والممثل الدائم لباراغواي لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، السيد خوان إستيبان أغيري مارتينز. وتولى تنسيق الحلقة الممثل الدائم لليتوانيا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، السيد ريتيس بولوسكاس. وأدلى رئيس فرع الأمريكتين وأوروبا وآسيا الوسطى في شعبة العمليات الميدانية والتعاون التقني التابعة للمفوضية ببيان افتتاحي. وضم فريق المشاركين في حلقة النقاش الوزير والأمين التنفيذي في وزارة العمل الاجتماعي في باراغواي، السيد هكتور كارديناس؛ والأمين الوطني للتخطيط والتنمية في إكوادور، السيد بابل مونيوز؛ وأستاذ القانون والمقرر الخاص السابق لمجلس حقوق الإنسان، السيد فيتيت مونتاربهورن؛ وأستاذ القانون ومدير كلية الحقوق في جامعة ترنتو في إيطاليا، السيد جوزيبي نيزي؛ والمستشارة المسؤولة عن الدراسات والتحليل في وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة في الجزائر، السيدة دليلة عليان.

4- وفي إطار الإدلاء بالملاحظات التمهيدية، قدم نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان المتحاورين وأشار إلى غرض النقاش المتمثل في استكشاف مختلف التجارب على نطاق العالم فيما يتصل بتعميم منظور حقوق الإنسان في السياسات الوطنية بهدف سد الفجوة بين الالتزامات القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان وتنفيذ الدولة لهذه الالتزامات.

البيان الافتتاحي

5- أدلى رئيس فرع الأمريكتين وأوروبا وآسيا الوسطى التابع للمفوضية ببيانه الافتتاحي ولاحظ أن الزيادة المرحب بها في حالات التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وتوسيع نطاق انخراط الدول في العمل مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان قد ولّد حاجة متنامية إلى تنفيذ توصيات الهيئات الدولية لحقوق الإنسان. وشهدت المفوضية أيضاً زيادة ملحوظة في الطلبات المقدمة من الدول للحصول على المساعدة التقنية في السنوات الأخيرة. وتلبيةً للطلبات، قدمت المفوضية، عبر وجودها الميداني وموظفيها في المقر الرئيسي، الدعم من أجل وضع سياسات وطنية وقطاعية جديدة وأكثر فعالية ومؤشرات وآليات للتنفيذ. واعتمدت عدة دول، في سياق وضع خططها وبرامجها الوطنية، نهجاً قائمة على حقوق الإنسان وعلى تحقيق النتائج. وكان ذلك أمراً أساسياً لضمان إتاحة الفرصة لجميع الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني ومؤسسات حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وسائر الجهات الشريكة المعنية للتأثير في تلك العمليات والمساهمة فيها.

6- وإذ لاحظ رئيس فرع الأمريكتين وأوروبا وآسيا الوسطى أن التقرير الذي أعدته المفوضية عملاً بقرار المجلس 23/19 لا يستهدف إتاحة مخطط أولي مفصل للسياسات، قدّم أمثلة على المشاريع والبرامج المنجزة مع الجهات الشريكة الوطنية على نطاق العالم بدءاً من الإصلاح الدستوري والعدالة الانتقالية إلى وضع أطر مؤشرات حقوق الإنسان ومناهج تعليمية في مجال حقوق الإنسان. وأكد أن إدماج حقوق الإنسان لا يعني مجرد الاعتراف بمضمون معايير حقوق الإنسان والتوصيات الخاصة بها لدى إعداد السياسات. بل إن الهدف المنشود هو التعمق في الأمور ونقل الالتزامات في مجال حقوق الإنسان إلى مستوى التغيير الحقيقي والفعال.

7- وشدد على أن المشاركة والتماسك على نطاق واسع عنصران حيويان في كل مرحلة من مراحل وضع السياسات. وفي هذا المضمار، يجب على الوزارات الحكومية وموظفي الخدمة المدنية واللجان البرلمانية معالجة آثار السياسات الوطنية على حقوق الإنسان. على أنه من الضروري أن تشمل تلك العمليات أيضاً الهيئات القضائية وآليات العدالة الانتقالية ومؤسسات الأمن والنظم الإحصائية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسات المعنية بمكافحة التمييز والقطاع الخاص والمجتمع المدني الذي قد يكون أهمها على الإطلاق. والأمثلة الواردة في التقرير هي أمثلة ملموسة تستهدف إلهام الدول التي تبحث عن ممارسات جيدة تقتدي بها في إطار وضع خططها وبرامجها. واعترف السيد ماغادزيني مع التقدير بالدور المهم الذي يضطلع به مجلس أمناء صندوق التبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان في تقديم المشورة والدعم القيِّمين إلى المفوضية وهي تواصل تطوير برنامجها للتعاون التقني.

ثانياً- مساهمات المتحاورين

8- أدلى السيد بولوسكاس بملاحظاته الافتتاحية بصفته منسق النقاش وقدم فريق المتحاورين وسلط الضوء على تجاربهم وخبراتهم العظيمة في مجال إعمال حقوق الإنسان ووضع السياسات. وقال إن حلقة النقاش تعقد في وقت مناسب تماماً إذ يشهد عام 2015 الاحتفال العالمي بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وأضاف قائلاً إن حقوق الإنسان شكلت منذ التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في عام 1945 ركيزة من ركائز المنظمة الثلاث إلى جانب السلام والتنمية. وقال إن الميثاق يرتكز على المفهوم الذي مفاده أن السلام لا يمكن إحلاله دون تحقيق التنمية وأن التنمية لا يمكن تحقيقها دون إحلال السلام وأنه لا يمكن تحقيق هذا ولا ذاك دون احترام حقوق الإنسان. وذكّر أيضاً بأن المجتمع الدولي سيناقش ويعرض ويعتمد مجموعة من أهداف التنمية المستدامة خلال الدورة السبعين للجمعية العامة لمسايرة التقدم المحرز في مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتتيح خطة ما بعد عام 2015 للمجتمع الدولي فرصة فريدة من نوعها لتجديد التزامه بتحقيق التنمية عن طريق إعمال حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، وفي معرض فتح باب النقاش، طلب من المتحاورين بحث المواضيع التالية: الأول، ما السبل لتجسيد الالتزامات في مجال حقوق الإنسان في صورة تغيير حقيقي وفعال؛ والثاني، ما هي أكثر الآليات فعالية لتحقيق ذلك الهدف؛ والثالث، ما السبل لتوطيد التعاون الإقليمي ودون الإقليمي بعملية المقارنة.

9- وقال إن باراغواي تشارك في العمل الرائد الهادف إلى جعل عملية تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان تندرج في إطار تنظيمي باعتبار ذلك أساساً لوضع السياسات على الصعيد الوطني. وذكر بوجه خاص أن نظام رصد التوصيات، وهو قاعدة بيانات يطلق عليها نظام "SIMORE"، أداة عامة مهمة تيسر الحصول على المعلومات عن حالة تنفيذ التوصيات. وفي معرض الإقرار بما لهذا النظام من جوانب ابتكارية، دعا السيد كارديناس إلى توضيح الخطوات الرئيسية في تطوير تلك الأداة وإلى إبراز الكيفية التي ساعدت بها هذه الأداة على تعزيز قدرة الحكومة على جعل حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من عملية وضع الخطط والبرامج على الصعيد الوطني.

10- ولاحظ السيد كارديناس أن السياسة الاجتماعية في باراغواي تغيرت في السنوات الأخيرة تغيراً كبيراً، إذ اقتربت أكثر من النهج القائم على الحقوق من خلال مشاركة واسعة من الأشخاص الذين يعيشون في حالة الفقر وفي حالة الضعف. وقد اعتُبر تدعيم المؤسسات على أنه أمر أساسي لتحقيق تلك الأهداف. وقد أدى إلى تغيير هيكلي ملحوظ في المؤسسات العامة، بزيادة التركيز على تدريب موظفي الخدمة المدنية وتعزيز مشاركة أصحاب الحقوق وتمكينهم. وفي هذا الإطار، طلبت وزارة العمل الاجتماعي المساعدة التقنية من المفوضية من أجل تعزيز القدرات التقنية في صفوف موظفي الخدمة المدنية لضمان إدماج نهج قائم على الحقوق في السياسات العامة. وشملت المساعدة أيضاً إسداء المشورة بشأن متابعة التوصيات الدولية في مجال حقوق الإنسان المرتبطة بمسألة الفقر والمساعدة على وضع مؤشرات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي هذا السياق، دُرّب 205 موظفين حكوميين أصبح 29 موظفاً منهم مدربين بدورهم. وتجري أيضاً عملية وضع دليل لبناء القدرات بهدف التحضير لبرنامج تدريبي يستهدف جميع موظفي الخدمة المدنية ومؤسسات الدولة. وستتاح مواد التدريب أيضاً للأسر المستضعفة المشاركة في برامج الوزارة. ويجري إعداد خطة إقليمية محددة خاصة بإدارة Kiwasul على سبيل الأولوية في إطار استراتيجية الحكومة للحد من الفقر.

11- وأعرب السيد كارديناس عن تقديره للمساعدة التي قدمها مستشار الأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان في إطار وضع ذلك البرنامج. وقال إن الوزارة تعمل أيضاً على تنظيم مبادرات قائمة على المشاركة وعلى حقوق الإنسان لفائدة الشعوب الأصلية ترمي إلى تعزيز الحصول على الخدمات الاجتماعية والأمن الغذائي في تلك المجتمعات. وأشار إلى وجود برنامج للتحويلات النقدية لمساعدة الأشخاص الذين يعيشون في حال فقر مدقع والأشخاص ذوي الإعاقة. وثمة أيضاً برنامج تشاركي خاص بالقضايا الجنسانية يرمي إلى توجيه عمل الحكومة من أجل تعزيز تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل.

12- وقال إن قاعدة البيانات على شبكة الإنترنت "SIMORE" تمكن الجمهور من تعقب الإجراءات التي تتخذها مؤسسات الدولة تبعاً لتوصيات هيئات المعاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل. وقد استهلت الوزارة أيضاً مشروعاً لصياغة مؤشرات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مصنفة حسب نوع الجنس والموقع الجغرافي والخصائص الرئيسية الأخرى ووضع هذه المؤشرات موضع التنفيذ من أجل تيسير السياسات والتدخلات ذات الأهداف الأكثر تحديداً.

13- والتفت السيد بولوسكاس إلى السيد مونيوز وأحاط علماً بأطلس أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الذي أعدته حكومة إكوادور باعتباره ابتكاراً كبيراً في مجال التنمية الاجتماعية والإدماج الاجتماعي. وطلب من السيد مونيوز أن يوضح الكيفية التي ساعد بها ذلك النهج الحكومة على الوصول إلى أشد الناس ضعفاً وحرماناً، وأن يشاطر وجهات نظره بشأن الكيفية التي يمكن بها تخصيص الموارد الشحيحة على أحسن وجه كي تؤثر تأثيراً فعلياً في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

14- وقال السيد مونيوز إن حقوق الإنسان يجب أن تدعم جميع المناقشات بشأن التنمية، وإن مراعاة كامل حقوق الإنسان في السياسات العامة شرط ينص عليه دستور إكوادور. وأشار إلى مفهوم "العيش الكريم" الذي يكتسي حسب تجربة إكوادور أهمية أكبر بكثير من مجرد تعزيز النمو الاقتصادي. ويتعين إيلاء هذا المفهوم دوراً رئيسياً في عملية وضع خطة ما بعد عام 2015، وهي العملية التي تضطلع فيها إكوادور بدور نشط. وقال إن الدولة التي يتوخاها دستور إكوادور هي دولة قائمة على العدالة والحقوق. وقال إن الحكومة ترى أنه لا يوجد ترتيب هرمي للحقوق وهي تتبع سياسة تجعل الإنسان محور تركيز التقدم. وذكر أن جميع الخطط العامة تتبع نهجاً قائماً على حقوق الإنسان يشمل الحق في المياه والغذاء وبيئة صحية والاتصال والعلم والتعليم والسكن والصحة والعمل والضمان الاجتماعي. وقال إن إعمال حقوق الإنسان يعتبر أيضاً موضوعاً شاملاً في جميع السياسات الحكومية التي تصمَّم وتنفَّذ على أساس شامل وتشاركي وخصوصاً فيما يتصل بالأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات والمرأة.

15- وفي عام 2009، وضعت الحكومة ثلاث خطط للحد من الفقر نُفذت من خلال عملية مراعية لحقوق الإنسان. ومنذ ذلك الحين، خُفّض مستوى الفقر بنسبة 15 في المائة وقُلصت أوجه التفاوت عبر سياسات حكومية محددة الهدف. وفي الوقت ذاته، دُعّم النظام الصحي وازدادت ثقة الجمهور بالخدمات العامة مع مرور الزمن. وتسجل إكوادور، وكذلك دولة بوليفيا المتعددة القوميات، أدنى معدل بطالة في المنطقة، بنسبة 3.8 في المائة تقريباً. ويجري تدعيم نظام العدالة، وتسجل إكوادور حالياً أدنى معدلات الجريمة في المنطقة، وتجري معالجة مسألة الاكتظاظ في السجون بنجاح.

16- وقال السيد مونيوز إن الجهود الدؤوبة التي بذلتها إكوادور لتقليص أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان للحد من الفقر كانت مفتاح النجاح. وقد مكّن تحديد أهداف دقيقة للسياسات الحكومة من وضع استراتيجيات فعالة لتحسين التعليم والضمان الاجتماعي وحصول الفئات السكانية المستضعفة على فرص العمل. وقد وُضعت سياسات عامة أيضاً لتبيّن على وجه الدقة تحديات بعينها على المستوى الإقليمي من أجل التصدي للفوارق الجغرافية. وكان الهدف المنشود ضمان الحماية الاجتماعية في كل مراحل العمر. والتزمت الحكومة بالقضاء على الفقر في إكوادور بحلول الفترة الزمنية المحددة في عام 2017. وأفاد بأن إكوادور تقود أيضاً شبكتين إقليميتين في أمريكا اللاتينية، برعاية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تركزان على مواجهة التحديات العابرة للحدود على صعيد التنمية.

17- وتوجه منسق النقاش إلى السيدة عليان، المتحاورة الثالثة في حلقة النقاش، ولاحظ أن ثمة اعترافاً كبيراً بأن المشاركة الواسعة النطاق عنصر رئيسي من عناصر التنمية المستدامة. وفي هذا المضمار، دعا السيدة عليان إلى إطلاع المشاركين على بعض الدروس التي استخلصتها الجزائر بشأن تعزيز مشاركة المرأة وإدماجها في الحياة العامة باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من مسار التنمية الوطنية.

18- وقالت السيدة عليان إن الجزائر لديها قيمها وحضارتها وهي مجسدة على النحو الواجب في دستورها وتشريعاتها. وتسعى الجزائر إلى توسيع المجال لإعمال حقوق الإنسان وهي مصممة على تحمل مسؤولياتها والوفاء بالتزاماتها الدولية. والجزائر مقتنعة بأهمية الاستثمار في رأس المال الاجتماعي باعتباره وسيلة لمكافحة الفقر. وتشمل برامج الحكومة مبادرات لتعزيز حقوق المرأة، وخصوصاً ما يتصل منها بالتعليم من المدرسة الابتدائية إلى الجامعة. وتمثل النساء حالياً 63 في المائة من مجموع خريجي الجامعات.

19- وجرى أيضاً أخذ منظور حقوق المرأة بعين الاعتبار في الجهود المتواصلة لتحقيق المصالحة الوطنية وفي مختلف برامج منح القروض المصغرة لدعم مشاريع التنمية في مجال الزراعة والمشاريع التجارية الصغيرة. ويقدّم صندوق وطني للتضامن الدعم إلى الأشخاص المحرومين للتغلب على ظاهرة الإقصاء والإفلات من قبضة الفقر. ويوجد في الجزائر أكثر من 000 100 جمعية تضطلع بدور نشط في الميدانين الاجتماعي والثقافي، وكذلك في مجال دعم المرأة. ويخصص نحو 1 في المائة من مجموع المال العام للأشخاص ذوي الإعاقة. وذكرت المحاورة أن الشباب يمثلون 70 في المائة من سكان البلد. وتتحمل وزارة الشباب المسؤولية عن تنفيذ برامج ومبادرات لمكافحة عمالة الأطفال وعن اتخاذ تدابير خاصة لصالح الشباب والأيتام.

20- وقالت إن المرأة في الجزائر تملك الفرصة للمشاركة في مبادرات التنمية وتبذل جهود لضمان مجتمع قوامه المشاركة. ويكرس القانون المحلي ذلك تمشياً مع الالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية. وتشغل النساء 30 في المائة من جميع المناصب العامة، وهي أعلى نسبة في العالم العربي وتأتي في المرتبة السابعة والعشرين في العالم. ويشغلن أيضاً عدة مناصب في مواقع صنع القرار ويترأسن عدة محاكم. وتضم الحكومة الحالية سبع وزيرات، ويوجد عدة نساء في صفوف الجيش الوطني برتبة لواء. وتضطلع النساء أيضاً بدور نشط في الحياة الاقتصادية وكثيراً ما يترشحن في الانتخابات، بما فيها الانتخابات الرئاسية. وتملك الجزائر أيضاً مجلساً وطنياً للمرأة والأسرة ومركزاً وطنياً للبحوث من أجل توفير البيانات اللازمة لتوجيه السياسات العامة. وثمة اقتراح مقدم لإنشاء صندوق لدعم المرأة المطلقة.

21- وطلب منسق النقاش من المتحاور الرابع في حلقة النقاش، السيد مونتاربهورن، إطلاع المشاركين على تجربته بصفته عضواً سابقاً في مجلس أمناء صندوق التبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، لا سيما تجربته في مواجهة التحديات الرئيسية في ضمان تأثير المشاريع في الميدان.

22- وحدد السيد مونتاربهورن خمسة اعتبارات أولية ينبغي أن يُحسب حسابها لدى النظر في فعالية مبادرات التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. أولاً، يعد تعزيز الحقوق السياسية وحمايتها في السياقات الأقل انفتاحاً صعب للغاية في كثير من الأحيان. على أنه لا يزال هناك مجال كبير لتعزيز الحماية، وخاصة فيما يتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع التشديد على الفقر وفئات محددة مثل النساء والأطفال، إضافة إلى جوانب الحماية البيئية. وثانياً، ففي جميع السياقات، هناك تحد يتمثل في التمييز، وهو يتجلى في ضرورة حماية ليس فقط مواطني البلد بل غير المواطنين أيضاً، مثل اللاجئين والعمال المهاجرين. ويعد ذلك أحد الأسباب التي تستدعي ضرورة ارتكاز برامج حقوق الإنسان على مبدأ عدم التمييز روحاً وممارسة على حد سواء. وثالثاً، ينبغي أن تتواصل الصناديق والبرامج التي تدعمها الأمم المتحدة ليس مع الموظفين الحكوميين والوزارات فحسب بل أيضاً مع الجهات الفاعلة غير الحكومية والمجتمع المدني عامةً، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمراعاة المنظور الجنساني وتجاوب الأطفال، من أجل الدعوة إلى إيجاد سبل إبداعية لدعم تلك الفئات. ورابعاً، يعد إرساء حضور لمنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في البلدان التي تجد صعوبة في الوفاء بالتزاماتها تطوراً مرحباً به. ويجري تحقيق ذلك عن طريق مكاتب المفوضية مباشرة أو عبر أفرقة الأمم المتحدة القطرية أو مستشاري شؤون حقوق الإنسان بصورة غير مباشرة. وفي المقابل، يتوقف نجاح تعميم مراعاة حقوق الإنسان على ما يلي: وجود قوانين وسياسات وخطط جيدة؛ والإنفاذ؛ ووجود مؤسسات وموظفين يتمتعون بالقوة والاقتدار، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ وإتاحة الموارد والميزانيات الوطنية؛ وتوفير المعلومات الجيدة والرصد؛ والتعليم الجيد وتنمية الكفاءات؛ وحسن المشاركة وإقامة الشبكات بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة. وتتيح أهداف التنمية المستدامة فرصة ذهبية لإحراز تقدم فعلي في جميع تلك المجالات.

23- ولاحظ السيد مونتاربهورن أن السياسات والخطط في تايلند، ولا سيما خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان، أثبتت أنها نقاط انطلاق عظيمة الفائدة. فمنذ عام 2001، وضع البلد بالفعل ثلاث خطط من هذا القبيل. وتكمن قوة الخطة الأولى في أنها وضعت على أساس المشاركة والتشاور على نطاق واسع، علاوة على توفيقها بين المعايير الوطنية والقانون الدولي. وتهدف هذه الخطة أيضاً إلى تقديم حماية جيدة لمختلف الفئات. غير أن نقطة الضعف الرئيسية فيها هي قلة التنسيق.

24- والخطة الثانية تتوخى مشاركة شريحة عريضة من السكان. أما الخطة الثالثة والحالية، فقد أُعِدت إعداداً أفضل، عبر عملية تشاركية وتشاورية فعالة، مقترنة بقاعدة بيانات جيدة وتحاليل صادرة عن الجامعات. والأمر المهم أن وزارة العدل تقوم بدور المنسق الرئيسي للتنفيذ وتتلقى بانتظام تقارير من الوزارات الأخرى المعنية في كل سنة باعتبار ذلك وسيلة مهمة للرصد والمساءلة.

25- واقترح السيد مونتاربهورن أخيراً إجراء اختبار لمعرفة مدى تنفيذ تلك التدابير انطلاقاً من مجموعة الأسئلة الخمسة التالية: (أ) ما هي الجهة المنفذة والجهة المستهدفة والجهة المتعاون معها؟؛ (ب) وما هي الحقوق التي أثيرت؟؛ (ج) وما هي سبل التنفيذ؟؛ (د) وما هو مكان التنفيذ وتوقيته؟؛ (هـ) وما هي الوسيلة المستخدمة؟ ففيما يتعلق بالسؤال الأول، تستهدف الخطة سلطات الدولة، وخصوصاً الجهات الفاعلة الرئيسية التي لها تأثير كبير في مجال حقوق الإنسان، مثل وزارة الدفاع. والأنشطة التي تشملها الخطة من شأنها أن تستهدف النساء والأطفال، فضلاً عن ملتمسي اللجوء والأشخاص ذوي الإعاقة ومدمني المخدرات الذين يخضعون لإعادة التأهيل، وتستهدف، على سبيل الابتكار، المسائل المتعلقة بالميول الجنسية مثل الاقتران المدني. وقد توسع الخطة أكثر من ذلك لتشمل الأشخاص المسلوبة حريتهم.

26- وتتيح الخطة فرصاً لمشاركة الجهات صاحبة المصلحة، لا سيما التعاون مع المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية، فضلاً عن التعاون الدولي. وبالنسبة إلى السؤال المتعلق بالحقوق التي تشملها الخطة، ينبغي أن يكون الهدف المنشود هو التوفيق بين الأولويات والتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وعن هيئات المعاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وإحدى المسائل المستحدثة في الخطة التايلندية هي إلغاء عقوبة الإعدام. ولعل هناك تحد كبير هو معرفة السبيل للتوفيق بين ضرورة حماية الحقوق المدنية والسياسية وقوانين الأمن الوطني، بما فيها قانون الأحكام العرفية ومراسيم الطوارئ وأحكام القانون الجنائي التي تؤثر في التمتع بحرية التعبير والتجمع.

27- وفيما يتصل بالتنفيذ، شدد السيد مونتاربهورن على أهمية إنفاذ القانون عبر نظام المحاكم بضمان توفير الموارد الكافية والتعاون مع المجتمع المدني. وفيما يتصل بمكان التنفيذ وتوقيته، فإن الخطة ستنفذ لمدة خمس سنوات في مناطق تشمل مناطق الاضطرابات مثل جنوب البلد. وختاماً، قال إنه من المهم الاعتراف بارتباط الموارد الطبيعية بالميزانيات، إلا أن فعالية البرنامج تعتمد على حسن التنسيق والرصد المنهجي وتنمية القدرات ضمن وزارة العدل بالاستناد إلى نتائج عمليات التقييم.

28- وطلب منسق النقاش من السيد نيزي أن يوضح الكيفية التي تمكنت بها لجنة حقوق الإنسان الإيطالية المشتركة بين الوزارات من التأثير بصورة مجدية في الوضع الوطني. وطلب منه أيضاً أن يبين كيفية اتصال اللجنة بمختلف كيانات الاتحاد الأوروبي المعنية بوضع السياسات مثل السياسات المتعلقة بالتماس اللجوء والاتجار ومراقبة الحدود. وطلب منه كذلك أن يطلع المشاركين على تجاربه المتصلة بالكيفية التي استطاعت بها جميع الجهات صاحبة المصلحة المشاركة بنجاح في إطار آليات الاتحاد الأوروبي الكبيرة والمعقدة لوضع السياسات بهدف توطيد التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. وفي استدارة مثيرة قليلاً، تساءل منسق النقاش عما إذا كان بإمكان أحد من المشاركين القول إن هناك توازناً مثالياً ينبغي تحقيقه بين المشاركة والفعالية في إطار رسم السياسات على الصعيد الوطني.

29- وقال السيد نيزي في المستهل إنه على الرغم من استمرار إيطاليا في المشاركة في عملية وضع المعايير الدولية والالتزام بها، فإن المسائل المتعلقة بإدماج حقوق الإنسان في السياسات الوطنية كانت محور تركيز معظم المناقشات في السنوات الأخيرة. ومن ضمن مختلف الهيئات الوطنية التي كان لها أثر مجدي في حقوق الإنسان في إطار السياسات الوطنية، أفرد بالتنويه لجنة حقوق الإنسان الإيطالية المشتركة بين الوزارات التي أُنشئت في عام 1978 في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بوصفها مؤسسة جديرة بالاهتمام الخاص.

30- وقال إن اللجنة المشتركة بين الوزارات عززت دورها، خلال فترة الثمانية عشر شهراً الماضية، في إعمال حقوق الإنسان في إيطاليا وفي إدماج تلك الحقوق في السياسات الوطنية. وبوجه خاص، أصبحت اللجنة جهة تنسيق أساسية لأي جهاز من أجهزة إدارة الدولة لإدماج حقوق الإنسان في النظام القانوني الوطني. ويمكن اعتبارها شكلاً من مراكز تبادل المعلومات من أجل سياسات الدولة وإجراءاتها في عدة مجالات مرتبطة بحقوق الإنسان.

31- وكانت عشر وزارات ممثلة في اجتماعات اللجنة ومشاركة في أعمالها، إلى جانب سائر المؤسسات العامة المعنية، منها السلطات المحلية. واضطلعت اللجنة المشتركة بين الوزارات مؤخراً بدور حاسم في تنسيق استجابة إيطاليا للأزمات الدولية المعقدة، مثل الهجرة القسرية والاتجار بالبشر، في ظل مراعاة حقوق الإنسان الأساسية.

32- وقال إن اللجنة المشتركة بين الوزارات تعمل، بإسهام من الوزارات المعنية الأخرى، على إعداد التقارير الدورية والمخصصة التي تقدمها إيطاليا إلى هيئات رصد حقوق الإنسان التابعة للمنظمات الدولية (الأمم المتحدة ومجلس أوروبا) وترصد متابعة تلك التقارير. وتتولى أيضاً مهمة الفحص المنهجي للتدابير التشريعية والإدارية والتنظيمية التي تعتمدها السلطات الوطنية لمتابعة الالتزامات الدولية بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تكون إيطاليا طرفاً فيها. واللجنة المشتركة بين الوزارات تُعنى أيضاً بالتواصل مع المجتمع المدني وتعزيز المناقشات بشأن حقوق الإنسان. وتستطيع بفضل قاعدة بياناتها أن تتابع حالة تنفيذ التزامات إيطاليا الدولية المتصلة بحقوق الإنسان.

33- وأنشأت اللجنة أيضاً عدة أفرقة عاملة معنية بمسائل محددة، بما فيها أفرقة معنية بالاستعراض الدوري الشامل وبالحقوق المدنية والسياسية وبالتمييز العنصري والتعذيب وبالمرأة والقضايا الجنسانية وبحقوق الطفل وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالإعاقة وبوضع وثيقة أساسية لهيئات المعاهدات الدولية اكتمل إعدادها في عام 2014.

34- وفي تموز/يوليه 2014، قدّمت اللجنة التقرير الوطني الثاني عن الاستعراض الدوري الشامل إلى مجلس حقوق الإنسان. وأعدت التقرير باتباع إجراء معقد للتشاور والتنسيق شمل مناقشة عدد من المسائل الحساسة من قبيل المسائل التالية: (أ) الهجرة واللجوء وحقوق المهاجرين؛ (ب) مكافحة العنصرية؛ (ج) معاملة جماعات الروما والسنتي؛ (د) إقامة العدل ومعاملة المحتجزين؛ (ه) تشريعات مكافحة الإرهاب وطرد الأجانب؛ (و) المؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛ (ز) حماية أشد الناس ضعفاً.

35- وقال إن اللجنة المشتركة بين الوزارات تعمل بجد ونشاط على تعزيز التواصل مع المجتمع المدني والتوعية في ميدان حقوق الإنسان. وتشارك في مشاورات مع منظمات غير حكومية بشأن تنفيذ التزامات البلد الدولية في إطار الأمم المتحدة وإطار مجلس أوروبا. وتتعاون أيضاً تعاوناً حثيثاً مع الجامعات من خلال تعزيز المبادرات الأكاديمية في ميدان حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في السلام والاستدامة البيئية والتعليم وحماية التراث الثقافي. وسعت إيطاليا لعدة سنوات إلى إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، ينتظر أن تكون، بعد إنشائها، تكملة مرحب بها للجنة المشتركة بين الوزارات.

ثالثاً- المناقشة العامة

36- تحدث ممثلو الدول والمنظمات التالية خلال حلقة النقاش: الاتحاد الروسي، وإستونيا، وإكوادور (باسم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباراغواي، وباكستان (باسم منظمة المؤتمر الإسلامي)، والبحرين، والبرتغال، وبوركينا فاسو، وبيرو، وتايلند، والجزائر، وجمهورية مولدوفا، والصين، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكولومبيا، والكونغو، والمغرب، والمكسيك، وناميبيا، والهند، واليونان، وكذلك الاتحاد الأوروبي. وتحدث أيضاً ممثلو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية التالية: منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، ومركز كوريا المعني بسياسة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان في اسكتلندا (بيان بالفيديو)، ومنظمة زودفيند لتعزيز سياسات التنمية.

37- وأشاد العديد من الممثلين في تعليقاتهم بالمساعدة التقنية المقدمة من المفوضية واعترفوا بأهمية اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لدى التخطيط للسياسات الوطنية وتنفيذها ورصدها. ويشعر المفوض السامي بالتشجيع لمواصلة دعم الدول بخدمات المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لتعميم مراعاة حقوق الإنسان في عمليات رسم السياسات العامة وتنفيذ السياسات. وأكدت الوفود أيضاً أهمية ضمان صياغة السياسات على أساس عمليات تشاركية وتشاورية واسعة النطاق تشارك فيها كل الجهات صاحبة المصلحة المعنية في البلدان. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة في البلدان ذات الكثافة السكانية والتنوع السكاني. وتكتسي آليات التعاون الشفافة وغير المتحيزة أهمية لضمان جودة الدعم المقدم. وساد اتفاق عام أيضاً على أن تبادل أفضل الممارسات أداة مهمة لراسمي السياسات لتحديد النماذج الملائمة لإعمال حقوق الإنسان عبر السياسات والبرامج العامة. وتعد السياسات والبرامج الوطنية همزة وصل حاسمة بين المعايير والإجراءات الملموسة التي تتخذها الدولة في أرض الواقع.

38- وأبرزت معظم الوفود قيمة التوصيات التي قدمتها الآليات الدولية لحقوق الإنسان باعتبارها أساساً ومصدر توجيه لرسم السياسات على الصعيد الوطني، تمشياً مع المبادئ الأساسية المتمثلة في عدم التمييز وعدم التحيز واللاانتقائية والمساءلة والشفافية وسيادة القانون. وطُلب من المتحاورين تقديم معلومات مفصلة عن الكيفية التي يمكن أن تساهم بها الآليات الدولية لحقوق الإنسان في عملية التنفيذ على الصعيد الوطني. ولاحظت بعض الوفود أن الدول تنفذ التزاماتها المتصلة بحقوق الإنسان تمشياً مع هيكلها الدستوري الوطني ودينامياتها الثقافية. وأكدت تلك الوفود أن البرامج القائمة على حقوق الإنسان تكون أكثر فعالية عند مراعاتها تلك الظروف الوطنية الخاصة وتواؤمها مع أولويات التنمية الوطنية.

39- وأُحيط علماً أيضاً بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في رصد ودعم تنفيذ السياسات والبرامج القائمة على حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. وقدّم المشاركون تجاربهم المتصلة بوضع خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان وتنفيذها، وساد اتفاق عام على أن تلك الخطط حيوية في ضمان فعالية إعمال حقوق الإنسان إذ تكفل تمشي جميع السياسات العامة مع الالتزامات الدولية التي يعلنها بلد معين في مجال حقوق الإنسان. وأكد المشاركون أهمية وضع خطط من ذلك القبيل على أساس المشاركة بما يسمح لشرائح كبيرة من السكان بالمساهمة. وشددت عدة وفود على مساهمة المجتمع المدني البالغة الأهمية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في بلدانها.

40- واتفقت معظم الوفود على أهمية التنسيق والاتساق لنجاح عمليات رسم السياسات والتنفيذ، وقدّمت عدة وفود أمثلة على شتى اللجان الدائمة والمؤسسات الأخرى التي أنشأتها لدعم حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على نحو فعال. وأشار العديد من المشاركين إلى مسألة توافر الموارد المالية والبشرية الكافية باعتبارها عائقاً مشتركاً يعرقل إحراز التقدم في هذا الميدان. وشدد العديد من المشاركين أيضاً على ضرورة مواصلة تنمية القدرات بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان وإعمال تلك الحقوق في أواسط موظفي الدول الرئيسيين ومؤسساتها الرئيسية. ومن الضروري تلقي الدول، بناءً على طلبها، المزيد من التعاون والدعم الدوليين ليتسنى لها التصدي لتلك الثغرات.

41- وأبدت الوفود تقديرها لتكييف صيغة حلقة النقاش وترتيباتها بحيث تلائم الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك عن طريق تدابير العرض النصي وتدابير خاصة أخرى. وأعربت عدة وفود عن أملها أن يتسنى اتباع هذه الصيغة المكيفة ذاتها في جميع دورات مجلس حقوق الإنسان في المستقبل.

42- وشددت عدة وفود على أهمية استخدام مؤشرات حقوق الإنسان مصممة تصميماً جيداً باعتبارها أداة تحليلية تسمح لراسمي السياسات بتحديد أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي التي تؤثر في مواقع معينة أو في فئات مهمشة أو مستضعفة بوجه خاص. وأقرّت أيضاً بالحاجة إلى أطر دقيقة للمؤشرات بهدف قياس التأثير والتقدم المحرز في تنفيذ السياسات والبرامج العامة. وطُلب من المتحاورين تقديم أفكار بشأن الكيفية التي يمكن بها زيادة تطوير تلك المؤشرات وتحسين استخدامها في تحسين السياسات القائمة على الحقوق على الصعيد الوطني.

43- وأيدت المنظمات غير الحكومية بقوة اتباع النُهُج القائمة على حقوق الإنسان لوضع السياسات وتنفيذها على الصعيد الوطني، وحثت الدول على تجديد جهودها لضمان مشاركة جميع شرائح المجتمع على نطاق واسع في مثل تلك العمليات. وبينما حظيت خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان بتأييد قوي، لاحظت بعض المنظمات أن الخطط لم تتبع جميعها نهجاً شاملاً وتشاركياً بصورة كاملة، الأمر الذي جعل تأثيرها وفعاليتها محدوداً. ودعت بعض المنظمات أيضاً إلى تعزيز فعالية متابعة التوصيات الدولية بشأن حقوق الإنسان واتساقها بينما رأت منظمات أخرى أن حقوق المهاجرين وسواهم من غير المواطنين تستوجب المزيد من العناية.

44- وفيما يتعلق باستخدام مؤشرات حقوق الإنسان، أُشير إلى ضرورة استخدام مؤشرات محددة للنتائج إلى جانب مؤشرات هيكلية ومركزة على العمليات. وأعرب أحد المشاركين أيضاً عن أسفه لعدم التزام الشمول والمشاركة الحقيقية في بعض الحالات لدى وضع الخطط الوطنية. وجرى تشجيع المفوضية كذلك على تقديم المزيد من المساعدة إلى الدول بغية تعزيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وأُشير إلى ضرورة اتخاذ تدابير خاصة من أجل التصدي للتهديدات والاعتداءات والأعمال الانتقامية التي يتعرض لها الأفراد المتعاونون مع المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان فضلاً عن ضرورة إدراج تدابير حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في خطط العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وشُجعت الدول بالتالي على اعتماد مبادئ توجيهية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان تتماشى مع السياسات التي أعدتها أيرلندا وسويسرا وفنلندا والنرويج وهولندا.

45- وأكدت مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان أهمية ضمان مشاركة طائفة كبيرة من الجهات الشريكة على جميع المستويات الحكومية في صياغة خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان وتنفيذها وقدّم تجربتها المتصلة بتعزيز الاحتكام إلى القضاء وحقوق الطفل عبر خطة عمل وطنية.

46- ثم طلب منسق النقاش من المتحاورين الرد على تعليقات المتحدثين وأسئلتهم. واتفق السيد ماغادزيني أن مؤشرات حقوق الإنسان أساسية في تنفيذ معايير حقوق الإنسان وفي ضمان الفعالية والشفافية في إطار عمليات وضع السياسات وتقييم الآثار. وقال إن المفوضية أعدت، تلبية ً لطلب مكثف من الدول، إطاراً لمؤشرات حقوق الإنسان، وهو متاح لجميع الدول للاسترشاد به بشأن كيفية تحسين رصد وتنفيذ التزاماتها المتصلة بحقوق الإنسان.

47- وفيما يتعلق بمسألة مواءمة التوصيات بشأن حقوق الإنسان مع أولويات التنمية الوطنية، أشار السيد ماغادزيني إلى تجارب تبين إمكانية دعم التنفيذ عن طريق خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان وآليات التنسيق الوطنية، وخصوصاً في حال وضعها وتنفيذها باتباع نهج شامل وقائم على المشاركة. وقال إنه من المهم أيضاً إدراج المعايير والتوصيات الإقليمية المنبثقة عن الهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان في إطار سياسي منسق ومتسق لإنفاذ حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

48- وقال السيد كارديناس إن تنفيذ السياسات باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان هو أفضل طريقة لضمان إمكانية مشاركة جميع أصحاب الحقوق في العملية واستفادتهم من النتائج. وأكد أن الدولة مسؤولة عبر جميع أجهزتها القضائية والتشريعية والتنفيذية عن ضمان إعمال حقوق الإنسان بواسطة السياسات والإجراءات العامة. وأشار إلى ضرورة توعية الناس بحقوقهم وتمكينهم من المطالبة باستحقاقاتهم مما يستوجب تدريب المكلفين بالواجبات وأصحاب الحقوق، خصوصاً أشد الفئات ضعفاً وتهميشاً مثل مجتمعات الشعوب الأصلية أو الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتعين تجهيز الموظفين الحكوميين على نحو أفضل للعمل مع تلك الفئات المستهدفة. وذكر أن المنظمات غير الحكومية تضطلع أيضاً بدور حيوي في توعية الأشخاص وتمكينهم كي يدركوا حقوقهم ويطالبوا بها.

49- وقال السيد مونيوز إن حقوق الإنسان أُدرجت بوصفها موضوعاً شاملاً لعدة قطاعات في خطة إكوادور الإنمائية الوطنية، وإن جميع موظفي الخدمة المدنية باتوا يخضعون للمساءلة عن أدائهم في إعمال حقوق الإنسان في ميادين عملهم المعنية. وقال إنه يوافق تماماً على أن التنسيق والمشاركة أساسيان في نجاح تخطيط السياسات وتنفيذها، وأوضح أن إكوادور اتخذت خطوات حاسمة لمعالجة افتقار إطارها التنفيذي للاتساق والشمولية.

50- ولاحظت السيدة عليان أن إنشاء مؤسسات متينة لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني مسألة ذات أولوية، مضيفةً أنه يجب دعم ذلك بتشريعات ملائمة لتيسير تنفيذ القرارات والتوصيات. ويتعين استناد تلك المبادرات إلى بحوث راسخة وبيانات موثوق بها بحيث يتسنى لأشد الناس تهميشاً وضعفاً الاستفادة من التدابير التي تتخذ على صعيد السياسات.

51- وأشار السيد مونتاربهورن إلى طابع المساعدة التقنية المتعدد الجوانب، والتي يمكن أن تشمل الأموال وبناء القدرات والخدمات الاستشارية والتعليم وتبادل المعلومات وتبادل التكنولوجيا وأشكال التعاون الأخرى. ولاحظ أيضاً أن تقديم المساعدة التقنية في حالات النزاع مهمة معقدة وتنطوي على تحديات. وقال إن لدى الأمم المتحدة صندوقين رئيسيين للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان هما صندوق التبرعات للتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لغرض تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. وأضاف قائلاً إن هناك مجالاً أكبر لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب برعاية الصندوقين المشار إليهما. وقال أيضاً إن الأموال غير المخصصة تجعل المفوضية تتمتع بمرونة أكبر لإدارة الموارد وتخصيصها لبرامجها. وذكر أنه ينبغي استكشاف سبل جديدة لاستفادة المجتمع المدني من مثل هذين الصندوقين.

52- ولدى الأمانة العامة للأمم المتحدة صناديق أخرى تدعم أيضاً إعمال حقوق الإنسان، مثل صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري. وتتيح أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييمات القطرية المشتركة أيضاً نقاط انطلاق للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لإعمال حقوق الإنسان بالتعاون مع الحكومات الوطنية والشركاء من المجتمع المدني.

53- ويتيح العمل المتواصل من أجل بلورة أهداف التنمية المستدامة أيضاً فرصة أخرى للتعاون في مجال حقوق الإنسان. وقال إن التعاون الدولي، بما في ذلك عن طريق الترتيبات فيما بين بلدان الجنوب وفيما بين الشركاء المتعددين، يجب أن يقترن بجهود لتعبئة المجتمع المدني وأوساط الأعمال التجارية، ولإدراج المزيد من الترتيبات المنهجية لمراجعة حسابات الميزانيات في مجال حقوق الإنسان. وتحتاج الميزانيات الوطنية والمحلية أيضاً إلى مراجعة لتحسين الاستجابة للأولويات في مجال حقوق الإنسان.

54- وأشار السيد نيزي إلى مساعدة الأمم المتحدة المقدمة إلى الاتحاد الأوروبي لوضع أطر لمكافحة الاتجار بالبشر باعتبار ذلك مثالاً إيجابياً على الكيفية التي يمكن أن تسهم بها المنظمة في الترتيبات الإقليمية بصفة عامة وفي سياسات الاتحاد الأوروبي على وجه التحديد. وفي معرض تأكيد أهمية التعاون الدولي بين جميع الجهات المعنية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، هنأ السيد نيزي الاتحاد الأوروبي على مبادرته في الاستفادة من مشورة الأمم المتحدة ومساعدتها في هذا المجال المعقد والحساس للغاية.

55- وفي الجولة الثانية من تعليقات الحاضرين وأسئلتهم، أكدت الوفود مجدداً أن جميع حقوق الإنسان هي حقوق عالمية ومترابطة ومتشابكة. واعترفت عدة وفود بأن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها هما حجر الزاوية لتحقيق التنمية والمصالحة والسلام والأمن. وشدد بعض المتحدثين على أن للدول الحق في اختيار أنسب إطار لاحتياجاتها الخاصة. وذُكر أن التعاون الدولي لدعم الجهود الوطنية ينبغي بالتالي أن يعتمد على طلبات الدول المعنية وينفَّذ بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية.

56- ودعت الوفود أيضاً إلى التقيد عن كثب بتوصيات هيئات المعاهدات والمكلفين بالولايات في إطار الإجراءات الخاصة والفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل والمفوضية في وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية لإعمال حقوق الإنسان. ولفتت وفود أخرى الانتباه إلى الدور الحاسم للمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دعم وضع السياسات القائمة على حقوق الإنسان والأطر الإنمائية التي تكفل الربط بين الالتزامات القانونية الدولية وعملية التنفيذ الداخلية. وطلب أحد الوفود من المتحاورين إبداء آرائهم عن الكيفية التي يمكن للجهات الفاعلة من غير الدول أن تشارك بها في تحديد السياسات الوطنية مشاركة أوثق، كيما يتسنى زيادة مراعاة تلك الأطر لحقوق الإنسان.

57- وسلط متحدث آخر الضوء على مزايا عقد اجتماعات سنوية للسياسيين والمجتمع المدني وعامة الجمهور لمناقشة المسائل السياسية الرئيسية، مثل الهجرة ووضع ميزانيات الدول. وقدم متحدثون آخرون أمثلة على هيئات حكومية أُنشئت على أرفع المستويات بتمثيل واسع النطاق للمجتمع المدني لضمان التنسيق والاتساق في رسم السياسات.

58- واتفقت عدة وفود على أن الضمانات الدستورية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وكذلك المشاركة والإدماج في الحياة العامة، مسائل أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر. وأن تكتسي خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان أهمية في تعزيز حماية الحقوق الإنسانية للفئات المستضعفة، بما فيها فئات المهاجرين والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأشخاص المعرضين لخطر التمييز على أساس ميولهم الجنسية.

59- وقدم أحد الوفود أمثلة على الكيفية التي يمكن بها وضع سياسات وطنية بهدف حماية حقوق الشعوب الأصلية ومصالحها وإذكاء وعي الجمهور بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وساد اتفاق عام على ضرورة تدعيم التدابير، عالمياً، لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها عبر التخطيط الملائم في مجالات النقل والإسكان والتعليم وغيرها من المرافق.

60- وجرى الإقرار بالدور المحوري للمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان في ضمان مواءمة السياسات الوطنية مع المعايير والالتزامات القانونية الدولية. وجرى تشجيع الدول الأعضاء القادرة على الإسهام بسخاء في صندوق التبرعات للتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل أن تفعل. وجرى الإقرار بأن المفوضية ستحتاج إلى أموال إضافية كي تتمكن من مساعدة الدول على معالجة الثغرات التي تعاني منها من حيث القدرات والتنفيذ. واعتُبر أن المساعدة في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل تكتسي أهمية خاصة في هذا الصدد.

61- وطلب أحد الوفود من فريق المتحاورين بحث التحديات الرئيسية التي تعترض عملية إرساء نظم مؤشرات حقوق الإنسان، وعرض أفضل الممارسات في مجال إشراك المجتمع المدني في تدعيم سياسات حقوق الإنسان. وأشار متحدث آخر إلى دور المفوضية في تقديم المشورة إلى الاتحاد الأوروبي في إطار وضع سياساته لمكافحة الاتجار بالبشر وفي تدريب حرس الحدود بشأن سبل تطبيق واحترام معايير حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة.

62- وأكدت مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان أهمية العمليات الشاملة القائمة على المشاركة في إطار تصميم الخطط الإنمائية الوطنية وتنفيذها. وأشارت إلى ضرورة اقتران تلك المبادرات أيضاً بالإصلاح القانوني وتدعيم المؤسسات حتى يتسنى تجسيد أهداف السياسات في الواقع لصالح الجميع.

63- وأعرب متحدث يمثل المجتمع المدني عن قلقه إذ لا تزال بعض الدول، رغم تلقيها مساعدة تقنية، مقصرة في وضع أطر ملائمة للمساءلة وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان من التهديدات والاعتداءات البدنية. وطلب المتحدث من فريق المتحاورين التعليق على سبل تجعل الدول تتحمل قدراً أكبر من المسؤولية عن إعمال حقوق الإنسان بما يتجاوز مجرد سن التشريعات.

64- وأشارت منظمة غير حكومية أخرى إلى أن العقوبات كثيراً ما تستخدم من بعض البلدان حججاً لعدم الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان. وطلب المتحدث من فريق المتحاورين تحديد الخطوات التي يمكن اتخاذها في حال افتقرت دول للإرادة السياسية لاحترام حقوق الإنسان .

رابعاً- ملاحظات ختامية

65- **عقب الجولة الثانية من التعليقات والأسئلة، أعطى الرئيس الكلمة لمنسق النقاش والمتحاورين للإدلاء بملاحظاتهم الختامية. ورد السيد مونتاربهورن على استفسار عن دور الجهات الفاعلة من غير الدول في وضع السياسات قائلاً إن التعبير واسع جداً وإنه فُهم في كثير من الأحيان على أنه لا يشمل المجتمع المدني فحسب بل قطاع الأعمال التجارية ووسائل الإعلام أيضاً. وفي سبيل تقديم منطلقات رئيسية لمسألة الجهات الفاعلة من غير الدول، أورد السيد نيزي العمليات والآليات الاستشارية مثل الجلسات العلنية والتحقيقات وسائر المنتديات المفتوحة للمناقشة وتبادل الآراء. وثمة سبل أخرى قد تشمل المجالس المحلية والوطنية.**

66- **وقال إن عمليات تقييم الآثار على حقوق الإنسان مهمة أيضاً لأنها تسمح لجميع الجهات صاحبة المصلحة والمستفيدة بالمشاركة في عملية التخطيط الوطني. على أن المشاركة الحقيقية ينبغي أن تكون واسعة النطاق وقائمة على التعددية وأن تشمل الفئات المستضعفة والمهمشة. ويضطلع قطاع الأعمال التجارية بدور مهم عبر المسؤولية الاجتماعية للشركات التي ينبغي أيضاً أن ترتكز على المشاركة والشمول. ويجري الإقرار أيضاً أكثر فأكثر ضمن منظومة الأمم المتحدة بأهمية المساءلة في مجال التنمية. وفي هذا المضمار، من الضروري فهم المساءلة على أنها استراتيجية تتكون من عدة عناصر مهمة. وأول هذه العناصر وأهمها وجود نظام وطني للعدالة يعمل بصورة صحيحة. وإذا كان النظام الوطني قاصراً عن العمل، وجب عندئذ التحوّل إلى الروابط بين المساءلة الوطنية والدولية.**

67- **ولاحظ السيد نيزي أن ذكر دور المحكمة الجنائية الدولية تكرر كثيراً وذكّر بالإمكانية المتاحة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لوقف إجراءات المقاضاة في قضايا محددة باستخدام حق النقض. وقد أدى الحديث عن إمكانية اضطلاع الجمعية العامة بدور في إقرار إجراءات المقاضاة أو في إنشاء محاكم مخصصة. وبإمكان دولة ما في بعض الحالات أن تلجأ أيضاً إلى الولاية القضائية خارج حدودها الإقليمية لملاحقة مواطنيها الذين يرتكبون أفعالاً إجرامية في الخارج أو عندما يقع مواطنوها ضحايا أفعال إجرامية خارج أراضيها. وهناك خيار آخر يمكن استكشافه هو مبدأ الولاية القضائية العالمية التي يمكن لدولة ما أن تمارس على أساسه ولايتها القضائية لملاحقة الأشخاص غير المواطنين بصرف النظر عن مكان ارتكاب الجرائم. وفيما يتعلق برسم السياسات، فإن أهم العناصر الأساسية تتمثل في وجود قوانين جيدة مقترنة بتدابير فعالة للإنفاذ عبر المحاكم. وتضطلع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً بدور حاسم في هذا الصدد.**

68- **وأكد السيد ماغادزيني أهمية المساهمة التي يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني تقديمها في إطار وضع السياسات الوطنية وتنفيذها. فهذه الجهات الفاعلة قد تساعد في تحديد الثغرات المتعلقة بالقدرات وعملية التنفيذ، وفي رصد التنفيذ مقارنة بالمؤشرات والمقاييس. وبإمكانها المساهمة أيضاً على الصعيد الدولي من خلال مشاركتها في الآليات الدولية مثل الاستعراض الدوري الشامل. وقد أثبتت تجربة المفوضية أن خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان أدوات فعالة لإعمال حقوق الإنسان على نحو متسق وفعال.**

69- **وقال إن أكثر الخطط نجاحاً تنطوي على عنصر بارز هو مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية. ثم إن مجلس أمناء صندوق التبرعات للتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان لاحظ أيضاً أن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان ينطوي على مشاركة المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع مراحل التخطيط الوطني أمر أساسي لضمان فعالية تنفيذ البرامج. وتسهم المشاركة الواسعة النطاق أيضاً في تعزيز الإمساك بمقاليد الأمور على الصعيد الوطني، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة تأثير المبادرات الإنمائية واستدامتها.**

70- **وقال السيد نيزي إن عدة دول تضع القانون الدولي فوق التشريعات المحلية، وهو ما قد يمثل أفضل طريقة لضمان إدماج التزامات البلدان المتعلقة بحقوق الإنسان في السياسات الوطنية. ومن المهم أيضاً أن يكون القضاة واعين بهذا المبدأ وأن يراعوه في إطار أعمالهم لإقامة العدل عبر نظام المحاكم الوطني.**

71- **وقال السيد كارديناس إن استخدام مؤشرات حقوق الإنسان أمر أساسي في رسم السياسات في باراغواي. ويجري استخدام هذه الأطر لرصد تنفيذ التوصيات الدولية بشأن حقوق الإنسان وتيسير إجراءات المتابعة من جانب السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وتتيح تلك الآلية الفرص لجميع المواطنين للحصول على المعلومات حتى يتمكنوا من متابعة مسار التقدم الذي تحرزه الدولة في تنفيذ سياساتها. وتستفيد باراغواي أيضاً من المساعدة التقنية المقدمة من المفوضية في إطار وضع مؤشرات محددة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يسمح بتصنيف البيانات الاجتماعية والاقتصادية ورصدها. وثمة إطار شامل للمؤشرات يتيح أيضاً إمكانية تحسين رصد مخصصات الميزانية لتنفيذ السياسات القائمة على الحقوق.**

72- **وشدد السيد مونيوز على ضرورة تجاوز نطاق المؤشرات الإنمائية التقليدية التي تركز عادة على مقاييس النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا الصدد، حددت إكوادور أهدافاً وطنية "للعيش الكريم" تُقاس عبر استخدام مؤشرات حقوق الإنسان. وينص الدستور كذلك على المشاركة الواسعة النطاق في عمليات وضع السياسات الوطنية وفي إعداد الخطط الإنمائية. وسعياً لاتخاذ إجراء يكفل المساءلة والشفافية، كان على الجمعية الوطنية أن تعتمد الخطط الإنمائية الوطنية قبل دخولها حيز التنفيذ.**

73- **وأكدت السيدة عليان أهمية ضمان إمكانية مشاركة المرأة بصورة كاملة ومجدية في جميع جوانب التخطيط وصنع القرارات على الصعيد الوطني. فالنساء يمثلن مجموعة من المواهب القيّمة التي يجب أن تستخدم استخداماً فعالاً لتحقيق التنمية الوطنية. وقد تمكنت الجزائر، بفضل إرادة سياسية واضحة، من إحراز تقدم كبير في مجال الارتقاء بالمرأة، من حيث إجراء الإصلاحات القانونية وتدعيم المؤسسات.**

74- **وفي ختام النقاش، شكر منسق حلقة النقاش المتحاورين والوفود والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية على مدخلاتهم وإسهاماتهم. وذكّر بأن حلقة النقاش لم تهدف إلى اقتراح نموذج واحد للسياسات، بل استهدفت بالأحرى تبادل الممارسات الجيدة التي يمكن أن تلهم الدول في سعيها إلى وضع سياسات واستراتيجيات وطنية لإعمال حقوق الإنسان. وثمة موضوع واحد شدد عليه معظم المشاركين هو أن يكون العمل الوطني قائماً على أساس المشاركة والإدماج وعدم التمييز والمساءلة وسيادة القانون. وقد حصل أيضاً اتفاق عام على أهمية إشراك المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع مراحل التخطيط وصنع القرارات على الصعيد الوطني. وأخيراً، أشار منسق النقاش إلى الدور الحاسم الذي يؤديه التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، في تقديم خدمات فعالة من حيث المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى جميع الشركاء المعنيين .**

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_